محاضرة05: تأثير الإتفاقيات و المنظمات الدولية على الأنظمة الجمركية بالدول

من أبرز الاتفاقيات الدولية في مجال التجارة الخارجية بالأخص ما تعلق بالجمارك العالمية، نتطرق فيما يأتي إلى اتفاقية كيتو (1973-1974) واتفاقية كيوتو المعدلة (2006)، وكذا إلى الإتفاقيةُ الدولية للنظام المنسّق لتصنيف وتبويب السلع.

1- الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو)

لقد تم التوقيع على الاتفاقية الدولية الأصلية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية في كيوتو في 18ماي 1973، ودخلت حيز التنفيذ في 25 سبتمبر 1974، تناقش هذه الاتفاقية تنسيق العمليات الجمركية بغض النظر عن التصنيف والتقييم، وقد اعتمدت منظمة الجمارك العالمية النسخة المعدلة من هذه الاتفاقية في 26 يونيو 1999 والتي تعكس الطلب الحالي والمتوقع للتجارة العالمية، والتي دخلت حيز التنفيذ في 03 فبراير 2006.

حيث كان الهدف من التنقيح ما يلي[1]:

- ❖ إزالة الاختلافات في الإجراءات والممارسات الجمركية لدى الأطراف المتعاقدة، تلك الاختلافات التي يمكن أن تعوق التجارة الدولية وسائر المبادلات الدولية؛
- ❖ تلبية احتياجات التجارة الدولية والغدارات الجمركية لتبسيط وتنسيق الإجراءات والممارسات الجمركية؛
- ❖ ضمان وجود معايير مناسبة للرقابة الجمركية؛
- ❖ تمكين الإدارات الجمركية من الاستجابة للتحديات الكبيرة في الأساليب والتقنيات الإدارية والخاصة بمجال الأعمال؛

يتعين على البلدان الراغبة في أن تكون طرفا متعاقدا في الاتفاقية الموافقة على نص الاتفاقية وملحقها العام الذين يعدان ملزمين، ويلزم الملحق العام الأطراف المتعاقدة بالانصياع للمبادئ الرئيسية:

- ➢ الشفافية والتنبؤ بالإجراءات الجمركية
- ➢ توحيد وتبسيط إجراءات إقرارات السلع والمستندات المؤيدة
- ➢ الاستخدام الأمثل لتقنية المعلومات
- ➢ رقابة جمركية أقل ضمانا للتقيد باللوائح
- ➢ استخدام إدارة المخاطر والرقابة القائمة على المراجعة
- ➢ التدخلات المنسقة مع الوكالات الحدودية الأخرى
- ➢ الشراكة مع التجارة.

حيث تنص المادة 02 من الاتفاقية على أن:" يتعهد كل طرف متعاقد بالسعي لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية، والتقيد –لأجل ذلك الغرض- بالإجراءات الأساسية ، الإجراءات الإنتقالية والإجراءات الموصى بها في ملاحق هذه الاتفاقية وفقا لأحكام هذه الاتفاقية، إلا أنه ليس هناك ما يمنع أي طرف متعاقد من أن يمنح تسهيلات اكثر مما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية كما يوصى كل طرف متعاقد بمنح تسهيلات أكثر إلى أبعد حد ممكن.

[1]- إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، إحصاءات التجارة الدولية في البضائع: ملحق لدليل تجميع الإحصاءات، السلسلة واو، العدد 87، نيويورك 2010، ص 25.

جدول رقم01: تاريخ مصادقة الجزائر وبعض الدول على اتفاقية كيوتو المنقحة

المرفق ٢-١- التصديق على اتفاقية كيوتو المنقّحة والانضمام إليها (حتى ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨): الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (بصيغتها المعدَّلة)

الأطراف المتعاقدة	تاريخ التوقيع بانتظار التصديق (١٩٩٩/٦/٢٦ إلى ٢٠٠٠/٦/٣٠)	تاريخ التوقيع دون تحفّظ أو إيداع وثيقة التصديق أو الانضمام
أذربيجان	–	٢٠٠٦/٠٢/٠٣
الأردن	–	٢٠٠٦/١٢/٠٨
إسبانيا	–	٢٠٠٤/٠٤/٣٠
أستراليا	٢٠٠٠/٠٤/١٨	٢٠٠٠/١٠/١٠
إستونيا	–	٢٠٠٦/٠٧/٢٨
ألمانيا	–	٢٠٠٤/٠٤/٣٠
أوغندا	–	٢٠٠٢/٠٦/٢٧
آيرلندا	–	٢٠٠٤/٠٤/٣٠
إيطاليا	–	٢٠٠٤/٠٤/٣٠
باكستان	–	٢٠٠٤/١٠/٠١
البرتغال	–	٢٠٠٥/٠٤/١٥
بلجيكا	–	٢٠٠٤/٠٤/٣٠
بلغاريا	–	٢٠٠٤/٠٣/١٧
بوتسوانا	–	٢٠٠٦/٠٦/٢٦
بولندا	–	٢٠٠٤/٠٧/٠٩
تركيا	–	٢٠٠٦/٠٥/٠٣
الجزائر	–	١٩٩٩/٠٦/٢٦
الجماعة الأوروبية	–	٢٠٠٤/٠٤/٣٠

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة،المرجع السابق، ص 38.

2 - الإتفاقيةُ الدولية للنظام المنسّق لتصنيف وتبويب السلع

إن النظام المنسق لتصنيف وتبويب السلع الذي يشار إليه عموما بالنظام المنسق، اسم تعريفي لمنتج دولي متعدد الأغراض أعدته منظمة الجمارك العالمية، وتحكم النظام المنسق الاتفاقية الدولية للنظام المنسق لتصنيف وتبويب السلع التي أقرت في بروكسل بتاريخ 14 يونيو 1983، ودخل حيز التنفيذ في يناير 1988.

ويهدف النظام المنسق إلى تسهيل التجارة وتبادل المعلومات عن طريق تنسيق تصنيف وتبويب السلع في التجارة الخارجية، ويستخدم النظام المنسق للتعريفة الجمركية وجمع احصائيات التجارة الخارجية، كما يستخدم على نطاق واسع من الحكومات والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص لاغراض أخرى عديدة مثل الضرائب المحلية، وسياسات التجارة ومتابعة السلع المراقبة، وقواعد المنشأ، وتعرفة الشحن، وإحصائيات النقل، ومراقبة الأسعار، ومراقبة حصص السلع، وتجميع الحسابات الوطنية، والبحوث والتحليلات الاقتصادية.

النظام المنسق اسم تعريفي لتبويب ووصف وتصنيف السلع والمنتجات في التجارة الدولية، إذ يشتمل على أكثر من 5000 مجموعة سلعية، مقسمة إلى 21 قسما (من القسم 1 وحتى 111)، و97 فصلا (من 1 وحتى 97)، وعناوين من أربعة أرقام، وعناوين فرعية من 6 أرقام، ويختص الفصلان 98 و 99 بالاستخدام القطري، ويوائم النظام المنسق تبويب السلع وفق مشروع من 6 أرقام، حيث أن معظم إدارات الجمارك تعتمد نظام تبويب للسلع يشتمل على عشرة أرقام أو أكثر، بحيث

يمثل الأرقام الستة الأولى رمز النظام المنسق، ويتألف النظام المنسق من قسم واحد وفصل ومذكرات عناوين فرعية، وقواعد تفسيرية عامة بهدف تحقيق تصنيف موحد للسلع.

يُعدّ النظام المنسّق مُلزِماً للأطراف المتعاقدة. كما تديرُ لجنةُ النظام المنسّق في منظمة الجمارك العالمية الاتفاقيةَ وأي نزاعات قد تنشأ. كما تتولى لجنة النظام المنسّق إعداد التعديلات على النظام المنسّق كل 5 إلى 6 سنوات. والنسخة الأخيرة السارية حالياً من النظام المنسّق هي نسخة 2022، سيبدأ نفاذ طبعة عام 2022 من تسمية النظام المنسق لمنظمة الجمارك العالمية في 01 جانفي 2022[2].

3- التصنيف التجاري الدولي الموحد:

اعتمد التصنيف التجاري الدولي الموحد في عام 1950، وتمت مراجعته أربعة مرات، وقد تمت الموافقة على الإصدار الثالث للتصنيف التجاري الدولي الموحد في اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والعشرين في فبراير 1985، ويستخدم التصنيف الأرقام ذات الستة أعداد للعناوين الفرعية المستخدمة في النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترقيمها لعام 1988 كلبنات أساس، وذلك مراعاة للحاجة إلى الاستمرارية مع الإصدارات السابقة من نفس التصنيف[3].

[2] http://www.wcoomd.org/fr/topics/nomenclature/instrument-and-tools/hs-nomenclature-2017-edition.aspx

[3] - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، المرجع السابق، ص 44.